

## الدمقراطية الحقفةة وتمعء مراكز القوى

2017-10-31 محمد على جواء تقف

"اذا اردنا ان يكون فهمنا للفساسة صحفحاً، علفنا بخطوات منها؛ تعءء مراكز القوى فف الءولة، لءكون ضمانة للحرفة والنمو والتقءم.

ءكر أء القاءمفن من لبنان، انه عاش فترة الحرب الأهلفة فف سبعفناء القرن الماضف، واءار الف ضراوة الحرب وما تعرضء له المناطق السكنفة من قصف مستمر بالقذائف، ولكن؛ مع ذلك، ءءمع لبنان بقءر كبفر من الحرفة، فف المجالات كافة؛ من الزراعة والصناعة والسفر والعمل والنشر ووفر ذلك كءفر، والسبب فف ذلك أن القوة موزعة على المكونات الفساففة فف هءه الءولة، ولا فءمكن أف مكوّن من فرض اراءءه على سائر ابناء الشعب.

فءى نصل الف هءا المسءوى من الوعى الفسافف علفنا أن لا نسمح بأف شكل من اشكال ءمركز القوة مءلقاً.

سفاىء ذلك الفوم الءف فسقط ففه صءام من قمة السلطة وفنهار نظامه الف الأبء، ولكن؛ ماءا عن مرءلة ما بعء صءام؟!

ربما فعرفون لكم شخص فءلّف بفصاءءء القوى والورع والزهء وقفام اللفل وصفام النهار، وانه من المءءفنفن، فأقول لك ذلك حسن، ولكن! هل فرفء ان فءكم لوءءه؟ فاذا جاء الجواب بـ "نعم"، نقول: هءا الشخص فرر مناسب ولا فءب ان فءسّم السلطة مهما كانت صفاءه الاخلاقفة والروءفة.

كءبء كءاباً فف الكوفء، بعنوان: "ءرمومءر الفسافف"، ءعوء الف ان فءكون الءكم والقوة بفء جماعءفن لا جماعة واءءة فف العراق، وهءا هو سر نجاح وءقءم الفرفففن فف اءارة بلادهم وءماسك انظمءهم الفساففة، فهناك قوة ءوازفها قوة أخرى، فءكون هنالك ءعءءفة فف مراكز القوة بشكلٍ مءساوٍ فمكن كل طرف من مراقبة الآخر فف زلل أو ءلل، وبالنءفءة، فءكون لن ءسقط الءولة والشعب

في أخطاء كارثية كالتى تقع فيها البلاد التي يحكمها الديكتاتور".

## صدقنا كون الديمقراطية علاجاً للديكتاتورية

عندما كانت حركات التحرر في العالم بشكل عام، وفي العالم الاسلامي بشكل خاص، تعمل جاهدة لمقارعة الانظمة الديكتاتورية تحت شعار الحرية، كان الجميع يعتقد أن الديمقراطية، كنظرية ونظام سياسي للحكم، هو العلاج السحري والوحيد الذي يخلصهم من داء الديكتاتورية والاستبداد، وبدلاً من وجود الزعيم الأوحده او الحزب الواحد في قمة السلطة، تكون هنالك أحزاب تتداول السلطة بشكل سلمي وسلسل داخل قبة البرلمان وفي ضوء ما تتمخض عنه صناديق الاقتراع، وينتهي كل شيء.

وهذا ما جرى في العراق، كأول دولة عربية تجرّب الديمقراطية بشكل لم تعهده الدول العربية والشرق الاوسط منذ عقود من الزمن، فقد هلل الجميع لنمط جديد يسود العراق عنوانه: "نظام برلماني - تعددي"، بيد أن هذه الديمقراطية أولدت ديكتاتوريات جديدة بسبب فيروس المحاصصة السياسية التي أفسدت هذه التجربة الفتية، ثم تمخض من هذه المحاصصة ظاهرة نخرت في كيان المجتمع العراقي وما تزال تلحق به ضرراً بالغاً تمثل في استسهال الفوضى والتجاوز على القانون وعلى القيم والمبادئ.

وكما عودنا سماحة الامام الشيرازي - طاب ثراه- في طروحاته و افكاره السابقة على عهده، وكما عودنا دعاة السياسة بتجاهل التجارب والعبر، فلا يجب ان نستغرب كثيراً استشراف سماحته لما سيجري بعد زوال حكم صدام، وحديثه ربما يعود الى بداية ثمانينات القرن الماضي، عندما حذر من تمركز القوى والقدرات بيد شخص او جماعة معينة في العراق مهما أوتيت من الرداء الاسلامي والشعارات الكبيرة، بل حتى وإن جاء هؤلاء الساسة الجدد بسلعة الديمقراطية الى العراق وبشروا الناس بإشراكهم في صنع القرار من خلال نواب منتخبون.

إن الديمقراطية في المحكّ العراقي لم تقدم للعراقيين تعدد سياسي حقيقي بعيد عن احتكار السلطة ومصادر القوة، فبدلاً من شخص صدام وحزب البعث اللذان كانا يستحوذان على كل شيء، فإن التجربة الحالية تشهد وجود اشخاص و احزاب لا تتوزع عليهم مصادر القوة، وإنما يتقاسمونها

شأنهم في ذلك شأن الكثير من البلاد الاخرى -العالم ثالثة- التي رقت لنفسها أن تكون كعكة بين يدي احزاب و رموز سياسية او حتى قبلية او طائفية.

ويشير سماحة الامام الراحل الى نجاح التجربة الديمقراطية في الغرب من خلال مبدأ توزيع مصادر القوة في الدولة، وهذا التوزيع ليس بالضرورة ان يكون في ميدان السياسة وعلى صعيد الوزارات والمناصب الادارية، وإنما على صعيد دوائر الضغط ومنظمات المجتمع المدني التي تحظى هناك بقدرات كبيرة تترك أثرها في كثير من الاحيان على صناعة القرار، فالساسة هناك يخشون الفضيحة والانتقاد اللاذع من الاعلام والنقابات والاتحادات والمراكز الاكاديمية والبحثية وغيرها، فضلاً عن اصحاب الرساميل والصناعيين والمهنيين، مما يعني أن أدوات القوة ربما تضاهي في كثير من الاحيان قوة السلاح والمخابرات والسلطة السياسية، ومتى ما تحقق لشعب توزيع لقدرات وقوى بهذا الشكل، ولو بدرجات أقل، في وزن بلادنا الاسلامية، فانه بالامكان الاطمئنان على ابتعاد الديكتاتورية السياسية والاقتصادية وحتى الفكرية، ففي بلادنا مصادر قوة اخرى لا توجد في مكان آخر بالعالم، متمثلة بالمؤسسة الدينية وما تضم من خطباء وعلماء وباحثين من شأنهم نشر الوعي والثقافة التي تقوم الأداء السياسي للحاكمين.